فصل ان قال اردت التوزيع عليها بحسب
حصصها قبل لاحمالة ولذي السدس تخليفه ان لم
يصدقه و اهلية استحقاق المقربه حسا
او شرعا لان الاقرار يرد وفيه كذب فلو قال له
علي الالف الذي في هذا الكيس وليس فيه شئ
او لهذه الدابة علي كذا او اطلقه فلغو
اما الاول فواضح ويفرق بينه وبين الف في هذا
وما بيني فيه بان الاقتصار على له علي الف
مستعمل فكان قوله في هذا ولا شئ فيه متمحضا
للرافع فالغي خلاف الاقتصار على له الذي علي
الالف فانه غير مستعمل حيث لا عهد فوق
قوله الذي في الكيس بيانا للارفع ومن ثم
الحق انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحذفه
ثم رايت شيخنا نقل فرقا هذا اوضح منه كما
يعرف بتاملهما ثم هذا في نحو ظاهر
واما جريانه في عامي صرف فبعيد والذي
يتجه استفساره والعمل بارادته فان تعذر
لم يعمل به لاحتمال ولا قرينة بل قرينة اصل
البراءة تكذبه نعم يؤيد الالغاء اما الثاني فلاستحالة
ملكها واستحقاقها ومن ثم لو كانت مسبلة
بغير وصية او وقف صح لامكانه فان قال علي لهذه
الدابة بسببها لمالكها كذا وجب لامكانه و
بسببها الاتلاف بعضها او استيفاء منفعتها
ويحمل في ملكها في كلامه على كلامه حال الاقرار
لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كما لو صرح به
ولو لم يقل لمالكها لم يحمل على مالكها حالا بل يستفسر
ويحمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لوارثه
فيما يظهر وليس في هذا بهائم المقربه لانه مما ربط
اقراره بمعين هو هذه الدابة صار المقربه معلوما
تبعا فاكتفي به بخلاف ما مر في رجل من اهل
هذه البلد لانها وان عينت ليست بسبب للاستحقاق
فلم تصلح للاستتباع ولو اقر بعين او دين
لحربي ثم استرق او بعد الرق واسنده لحالة
الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقربه لسيده اي
بل يوافق فان عتق قبله وان مات قنا فهو في
وان قال لحمل هند كذا علي او عندي بارث
او وصية له لزمه لامكانه والخصم في ذلك هو
وفي الحمل اذا ومضى فصل ان انفصل لاكثر
من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا
او لستة اشهر فاكثر من حين ذلك وفي

الدابة